

Distr.
GENERAL

A/50/345
10 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البنود ٢٠ و ٢٩ و ٤١ و ٤٦ و ٧٠

و ٩٩ و ١٠٨ و ١١٤ من جدول

الأعمال المؤقت*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الفوئية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالة الكوارث بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في
سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطية الجديدة أو المستعادة

تقديم المساعدة في إزالة الألغام

نزع السلاح العام الكامل

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

منع الجريمة والعدالة الجنائية

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير الندوة الدولية بشأن استراتيجيات التعمير بعد انتهاء الصراع، المعقودة في المركز النمساوي للسلم وحل المنازعات، شلننغ، يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (انظر المرفق).

وقد نظمت الندوة وحدة دعم التعمير والتنمية في مركز الأمم المتحدة في فيينا، بالتعاون مع المركز النمساوي للسلم وحل المنازعات. وتلقت الندوة دعماً من حكومة النمسا كإسهام في الأنشطة المتصلة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

وأرجوكم التفضل بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، تحت البنود ٢٠ و ٢٩ و ٤١ و ٤٦ و ٧٠ و ٩٩ و ١٠٨ و ١١٤ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) هانس بيتر مانز
القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

موجز واستنتاجات رئيس الندوة الدولية بشأن استراتيجيات التعمير بعد انتهاء الصراع

المعقودة في المركز النمساوي للسلم وحل المنازعات، شلينيغ، النمسا،

يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

مقدمة

١ - عقدت الندوة الدولية بشأن استراتيجيات التعمير إثر انتهاء الصراع يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في المركز النمساوي للسلم وحل المنازعات في شلينيغ. وحضرها مشتركون من الوحدات السياسية والانسانية والإنمائية في الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، ومؤسسات بريتون وودز، والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك ممثلون عن المجتمعات التي مزقتها الحرب. وترأست الندوة وكالة الأمين العام السابقة مارغريت أنستي.

٢ - وبرزت فكرة تنظيم الندوة من ملحق "خطة للسلم" للأمين العام الذي شدد فيها على الحاجة إلى عمل متكامل بين منظمات الأمم المتحدة، والأطراف في المنازعات والمؤسسات المستعدة للمساعدة في تعمير البلد الذي يجري فيه النزاع. والغرض من الاجتماع هو تحديد المسائل العملية والمؤسسية التي يجب معالجتها لتحقيق ذلك.

٣ - ونظمت الندوة إدارة الدعم الإنمائي والخدمات الإدارية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع المركز النمساوي للسلم وحل المنازعات. وتلقت تأييدا من حكومة النمسا إسهاما في تحديد الدور الذي ستقوم به الأمم المتحدة في الخمسين سنة القادمة، في إطار الأنشطة المتصلة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وأجرت وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية في شباط/فبراير ١٩٩٥ مشاورات واسعة بشأن جدول الأعمال في اجتماعات اللجنة التنظيمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية .

٤ - وافتتح الاجتماع السيد جي شاو زهو، وكيل الأمين العام للدعم الإنمائي والخدمات الإدارية. ولاحظ أن انتشار المنازعات المدنية بشكل لم يسبق له مثيل هو نتيجة الأزمات المتواصلة التي تمس بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي في الإدارة والمؤسسات. وقد شدد الأمين العام في خطة السلام على أن العمل التعاوني لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية الأساسية هو وحده الكفيل بتحقيق سلم على أساس دائم. ولكن الموارد المالية المتوفرة المحدودة تجعل، مع الأسف، التدخلات بعد الصراع تتجه عادة إلى معالجة الأزمة القائمة، بدلا من وضع حلول طويلة الأجل ومتعددة الأبعاد وقابلة للدوام. وشدد السيد الفارو دي سوتو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، على أن الهدف من بناء السلم إثر انتهاء

الصراع هو منع اندلاع العمليات العدائية من جديد مع التشديد على حل المنازعات كشكل متميز عن تسوية المنازعات. وهذه مهمة سياسية أساسا تتطلب "مهندسا ماهرا". ولاحظت السيدة أولوبانكي كينغ - أكيريل، المديرة الإدارية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن الجهود الجزئية مآلها الفشل ولا تسفر إلا عن إهدار الجهود والموارد المالية. وقدم ممثلو ٢٤ مؤسسة تابعة للأمم المتحدة آراءهم بشأن المسائل الأساسية في التعمير بعد انتهاء الصراع. واتفق على أن وضع نهج متكامل لمنظومة الأمم المتحدة في إيجاد الحلول بعد انتهاء الصراع يتعزز كثيرا بوضع إطار استراتيجي يجمع بين مجالات التدخل السياسية والانسانية والاقتصادية والاجتماعية.

٥ - وسيقدم هذا الموجز إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بتنسيق المساعدة الانسانية، التابعة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية في لجنة التنسيق الإدارية، وإلى الفريق العامل غير الرسمي التابع للجمعية العامة والمعني بخطة للسلام.

٦ - ومن المؤمل أن تكون الأفكار والتوصيات الواردة في الموجز أساسا لتعريف واضح لدور الأمم المتحدة في التعمير بعد انتهاء الصراع ولوضع ترتيبات تكفل استجابة منظومة الأمم المتحدة لتلك الحالات استجابة سريعة وفعالة و - قبل كل شيء - متكاملة.

موجز الرئيس واستنتاجاته

٧ - جرت الندوة في إطار جذاب ومنعزل هيا مناخا ملائما لتبادل صريح وغير رسمي للأفكار والخبرة تعزز بالإجماع على أن الندوة ستبتعد عن الشكل التقليدي لاجتماعات منظومة الأمم المتحدة وتجنب تقديم الآراء الرسمية لفرادى المنظمات. ولن تقدم الورقات التي أعدها المشاركون، بل ستكون وثائق للمعلومات الأساسية. ولن يتكلم المتدخلون بوصفهم ممثلين لمؤسساتهم بل كأفراد يتطرحون المسائل المحيطة ببناء السلم بعد انتهاء الصراع على أساس قواعد شاتام هاوس ولن يحكم على الآراء المعربة. وكانت نتيجة ذلك نصف يوم من تبادل الآراء الكثيفة بعيدا عن المواقف المؤسسية، غني بالأفكار والمواقف البناءة. وكان لحضور ممثلين عن عدد من الحكومات ومن المنظمات غير الحكومية والمعاهد البحثية والأكاديمية دور ثمين أيضا في سير الأعمال حسب نهج عالمي وموضوعي.

٨ - وبدأت كل جلسة من الجلسات بعرض موجز لبند جدول الأعمال قدمه اثنان أو ثلاثة من المشاركين ثم فتحت المناقشة العامة.

٩ - وهذا المنجز ليس تقريراً متفقاً عليه في الاجتماع وإنما يمثل تفسير الرئيس لاستنتاجاته الرئيسية. ونظرا لوجود درجة عالية من توافق الآراء، من المؤمل أن يعكس هذا النص بأمانة اتجاه المناقشة، ولكن مضمونه مسؤولية صاحبه وحده.

١٠ - وجرى تناول الموضوع الرئيسي المتمثل في التعمير بعد انتهاء الصراع تحت أربعة عناوين: (١) المسائل الاستراتيجية؛ (٢) الاحتياجات والقدرات؛ (٣) إطار متكامل للتعمير بعد انتهاء الصراع؛ (٤) تعبئة الموارد. وفي الجلسة الختامية استعرضت الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات. وبما أن المواضيع الأربعة شديدة الترابط، كانت هناك نزعة ملحوظة للرجوع إلى نفس المواضيع ودرجة عالية من الاستفادة المتبادلة بين الجلسات.

المسائل الاستراتيجية

١١ - مع انتشار المنازعات والفوضى إثر انتهاء الحرب الباردة، وتزايد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي ككل ومنظومة الأمم المتحدة بشكل خاص، ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الاحتياجات الناتجة عن هذه الحالات، والتي تميزها سماتها الخاصة عن المشاكل الإنمائية العادية.

١٢ - وبعد أن يستعيد المجتمع الذي مزقته الحرب حالته السلمية، أو يستتب النظام من جديد بعد فترة من الاضطرابات الكبيرة، ينبغي أن يسعى المجتمع الدولي أساسا إلى تعزيز الجهود الوطنية لكفالة عدم العودة إلى الصراع والفوضى. ويجب تحقيق هذا الهدف قبل وإلى جانب تلبية احتياجات الغوث والتأهيل واستئناف التنمية. وهو ينطوي على إيجاد قنوات العودة إلى الأنشطة الانتاجية في المجتمع المدني، بالنسبة للمقاتلين القدامى وغيرهم من الجماعات المغتربة اجتماعيا، وتعزيز حسن التسيير بما في ذلك المؤسسات والقنوات المدنية بشكل يشجع على عدم اللجوء إلى العنف، مثل إقامة نظام قضائي شرعي، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وقد يتطلب أيضا عملا كثيفا في مجالات لا تتضمن عادة برامج إنمائية، ومن الأمثلة البارزة على ذلك إزالة الألغام.

١٣ - وعندما يخرج مجتمع من حرب أو من اضطراب حاد، تكون احتياجاته مختلفة نوعيا عن احتياجات مجتمع مستقر. وهذا يتطلب إعادة ترتيب الأولويات العادية، وإدراج أولويات جديدة. ووضع إطار لهذه المساعدة هو جوهر المهمة السياسية، وإن كان ذلك يتطلب أدوات متنوعة ومجموعة واسعة من الخبرات من جميع أجزاء منظمة الأمم المتحدة، ومن الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

١٤ - والطابع السياسي لهذه المهمة يحدده الهدف العام المتمثل في تجنب عودة الحرب والفوضى، خلال المرحلة الهشة التي تعقب الحرب أو الفوضى. وفي جميع حالات بناء السلم بعد انتهاء الصراع، تقريبا، يعني ذلك الابتعاد عن الأولويات وأساليب تخصيص الموارد الإنمائية المتبعة في حالات لا علاقة لها بالسلم. ونظرا للمخاطر التي تهدد السلم، من المهم تكييف الأنشطة والبرامج العادية لتخدم هذا الهدف العام وتضع إطارا مهما خصيصا لهذه المرحلة الانتقالية. ولذلك ينبغي للأمين العام الذي يتولى مسؤولية رئيسية في جهود صنع السلام أن يقوم بدور مركزي في تصميم ذلك الإطار بمساعدة جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة الأخرى.

١٥ - وأصبح التكامل موضوعاً رئيسياً متكرراً في المناقشة، فيما يتعلق بالعديد من جوانب العملية. وينبغي للاستجابة إلى احتياجات بلد في فترة بناء السلم بعد الصراع أن تكون شاملة وأن تتضمن جميع العناصر الداخلية والخارجية. ويمثل ذلك تحدياً خاصاً لمنظومة الأمم المتحدة المتعددة المراكز حيث ينبغي أن يكون تكامل الأعمال، بدلاً من تنسيقها بالمعنى التقليدي، الهدف العام لجميع الأطراف المعنية. ويؤكد هذا مرة أخرى الأهمية الحاسمة لوجود قيادة واضحة وفعالة على مستوى سياسة المقر والمستوى التنفيذي في الميدان. وينبغي أيضاً أن يكون الانتقال سهلاً بين مختلف مراحل العملية الإنمائية في حالات الطوارئ والتأهيل والتعمير، وهي عملية من المفروض أن تسمح بالعودة إلى الأنشطة الإنمائية العادية بعد أن تتعزز عملية السلم والإنعاش.

١٦ - ولكي يتحقق ذلك، يجب تحديد الأسباب العميقة للصراع ومعالجتها تجنباً لخطأ الاختصار على المسكنات. وقد اعترف بأن هذا الهدف طموح، بيد أن محاولة تحقيقه اعتبرت أساسية، وليس بالضرورة من جانب منظومة الأمم المتحدة وحدها. وبالفعل، وفي حين أن الأمم المتحدة تمثل "مظلة" لبناء السلم بعد انتهاء الصراع، فإنه ينبغي لها أن تقيّم بواقعية طابع ومدى الدعم الفعلي الذي تستطيع أن تقدمه بنفسها وأن تشترك بنشاط في تشريك كل من يستطيع أن يسهم في العملية، لا سيما جميع العناصر الممكنة في البلد ذاته. والمبادرات المحلية ذات أهمية قصوى في استمرار النجاح، وإن كان طابعها ومداهما يتغيران من حالة إلى أخرى.

١٧ - وينبغي بذل جهود خاصة ليكون للعملية "وجه إنساني" بالتشديد على التمكين المحلي، وعلى جوانب الإنصاف والوفاق في برامج التعمير. وفي السياق نفسه، وفي حين أن العملية ستكون أساساً طويلة المدى، لا بد من مواصلة الدعم بتحقيق بعض النتائج الفورية الواضحة التي تحسن كثيراً حالة وظروف معيشة من أضررت بهم الحرب، والذين يتوقعون من السلم منافع مبكرة بشكل مبالغ فيه في معظم الحالات.

١٨ - والحالة التي تسود بعد انتهاء الصراع تتسم دائماً بانتشار الفوضى. فالناس العاديون يحاولون ببساطة البقاء، والسوق السوداء شيء عادي. وقد يكون هناك مئات الآلاف ممن فقدوا المأوى، والمشردين والعائلات المشتتة والأرامل واليتامى وجرحى الحرب. وقد تكون الحكومة غير مستقرة أو غير ممثلة أو ببساطة غير قادرة على معالجة الأوضاع، وقد تكون المؤسسات والهيكل الأساسية تفككت والمؤهلين تقنياً قد هربوا. وقد تكون هناك بقايا من جيوب الحرب، وقد يطلب من المجتمع الدولي أن يساعد شعوب أو مناطق تحت سيطرة الحكومة. وفي مثل هذه الظروف ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تجد سبلاً للإسهام في جمع شتات مجتمع مدني تتجاوز الممارسة العادية المتمثلة في العمل فقط عن طريق الحكومة في العاصمة. وبناء الثقة وإعادة استتباب القانون والنظام واحترام حقوق الإنسان على نفس درجة أهمية بناء الهياكل الأساسية.

الاحتياجات والقدرات

١٩ - في إطار السعي الى كفالة استعداد منظومة الأمم المتحدة للاستجابة لاحتياجات بناء السلم بعد انتهاء الصراع، لا بد أن تكون لمنظومة الأمم المتحدة مجموعة من القدرات في مختلف المجالات التي من المتوقع أن يحتاج فيها الى المساعدة. وهنا نظرت الندوة في وثيقتين: الشكل المقترح لمجموعة مصممة لتعكس قدرات الفاعلين الرئيسيين في الأمم المتحدة في مختلف مراحل الإغاثة في حالات الطوارئ، والتأهيل والتعمير؛ وقائمة بأنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، أعدتها فرقة الأمم المتحدة العاملة المعنية ببناء السلم بعد انتهاء الصراع.

٢٠ - ولم تتوصل مناقشة المجموعة المقترحة الى نتائج حاسمة. واعتبر عموماً أن النموذج المقدم لا يكفي لمعالجة الطابع المعقد للحالة السائدة بعد انتهاء الصراع، والحاجة الى مراعاة الظروف المحلية التي تتنوع كثيراً من بلد الى آخر، أو كون مختلف مراحل العملية ليست متتابعة وإنما متزامنة، مما يخلق الحاجة الى التفاعل بين مختلف العناصر. وفي هذا السياق، توافقت الآراء على أن المصطلح المستعمل عادة "التواصل" لا يعكس الواقع بدقة وينبغي عدم استعماله. ورغم أن بعض الأشكال البديلة اقترحت للمجموعة، كان من الواضح أن الأمر يتطلب المزيد من العمل في هذا المجال وأن الطابع المتعدد لعملية بناء السلم بعد انتهاء الصراع والاختلافات الهائلة بين البلدان قد تجعل إعداد مجموعة عامة تشمل جميع الحالات أمراً مستحيلاً.

٢١ - واعتبر وضع قائمة بأنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع مفيداً جداً، لا سيما بالنسبة للمفاوضات بين الأمم المتحدة والحكومات، واتفق على وجوب تكملة تلك القائمة لتشمل جميع مؤسسات المنظومة في أقرب وقت ممكن. وشدد بعض المشتركين على أنه ينبغي للقدرات التي ستضمونها القائمة أن تقوم على أساس تقييمات واقعية وليس على مجرد آمال أو تطلعات، كما ينبغي أيضاً أن تحدد المجالات الأساسية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع التي ليست لمنظومة الأمم المتحدة فيها قدرات. وبالمثل، يجب الاعتراف أيضاً أنه ينبغي للأمم المتحدة، في بعض الحالات، ألا تتدخل إطلاقاً إذا كانت عاجزة عن تغيير الحالة. ونظراً للمجموعة الواسعة من القدرات المطلوبة، شدد على أهمية وضع شراكات استراتيجية، لا سيما بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمانحين والحكومات والمجتمعات المحلية في البلد المتضرر. وقيل إن بإمكان تلك الشراكات أن تعزز استدامة إجراءات بناء السلم بعد انتهاء الصراع ومساهمة الأمم المتحدة نفسها. وبالمثل ينبغي إنشاء أفرقة متكاملة مشتركة بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها.

٢٢ - وتحتاج جميع مؤسسات الأمم المتحدة الى تطبيق نهج أكثر انتظاماً لـ "الاستفادة من الخبرة" وكفالة تطبيق تلك الدروس.

إطار متكامل لإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع

٢٣ - عرضت على الندوة ورقة تقنية توجز نهجاً تخطيطياً استراتيجياً للتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع ولكن المناقشة كانت أوسع من موضوع الورقة. وتوافقت الآراء على أن وجود إطار استراتيجي عام أمر أساسي في كل حالة من حالات بناء السلم بعد انتهاء الصراع وأن تلك العملية ينبغي أن تكون سياسية

الطابع أساسا - أي استراتيجية سياسية كلية، مختلفة أساسا عن الخطط الإنمائية التقليدية، وإن كان يجب أن تكون مرتبطة بالحالة السياسية الكلية وبسياسات البلد المعني. وينبغي لها أن تشمل كلا من احتياجات المساعدة التقنية والمالية، مع التشديد على تقديم المساعدة التقنية في الفترة الحرجة التي تلي مباشرة انتهاء عمليات القتال. وشدد بقوة على أن التوقيت أمر أساسي وعلى أن نجاح إطار السياسات ذلك يتوقف على إعداده بأسرع ما يمكن، وقبل الانتهاء من عملية حفظ السلام، وإن اعترف بأن القدرة على القيام بذلك تتوقف على نوع الصراع. ويجب أيضا أن تقوم العملية على تقييم سريع للضرر المادي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي وللاحتياجات الفورية.

٢٤ - وما ينبغي للإطار أن يكون دخیلا بل أن يتمثل في استراتيجية التعمير التي وضعها البلد نفسه. وينبغي أن يراعي ظروف البلد الخاصة وأن يوضع في ضوء البيانات المتوافرة وقدرة البلد على التنفيذ، وأن يعد بالتعاون كامل مع جميع العناصر المتاحة على الصعيدين الوطني والدولي. ويختلف مدى الاشتراك الدولي كثيرا من بلد إلى آخر، حسب خطورة الصراع ودرجة ما أحدثه من تدمير وتفكيك. وفي الحالات الحادة قد يتطلب الأمر تقديم الدعم المؤسسي إلى السلطات لإعداد الإطار نفسه. ولا بد من المرونة، ولذلك ينبغي للإطار أن يكون قابلا للتكيف. ويجب أن يكون الإطار الزمني محدودا (وإن كان قد يتطلب عدة سنوات، حسب الظروف) إلى أن يصل البلد إلى مرحلة "ينتقل" فيها إلى القنوات العادية للمساعدة الدولية (عن طريق آليات أفرقة التشاور أو الموائد المستديرة، مثلا).

٢٥ - وينبغي للإطار أن يكون متعدد القطاعات وأن يشكل مجموعة من العناصر المتكاملة والمتناسقة. وينبغي لجميع العناصر المعنية في منظمة الأمم المتحدة أن تشترك في إعداده وأن تقدم المدخلات للجوانب التي تقع في ولاياتها وقدراتها ليكون لها احساس بـ "الملكية" ولتشعر بسهولة العمل في حدوده. ومن المهم أيضا ألا يقتصر الإطار على مجموعة مقترحات من الوكالات و "مشاريع صغيرة" بل أن يلبى فعلا ألح احتياجات البلد، وينبغي أن يعد بموضوعية، وأن تشترك في ذلك مختلف مؤسسات الأمم المتحدة وفقا لولايتها وقدراتها. ولكفالة أقصى قدر من الاستجابة المتكاملة من المجتمع الدولي، ينبغي لجميع العناصر المناسبة الخارجية الأخرى أن تشترك في عملية الإعداد. والهدف من ذلك هو وضع "مظلة" تشمل مساهمة ليس فقط منظومة الأمم المتحدة وإنما أيضا جميع المانحين الدوليين الآخرين، لتكون الاستجابة بذلك استجابة دولية متكاملة لعرض متكامل لاحتياجات البلد، مما يخفف إلى أقصى حد ممكن من الازدواجية ويكفل استعمال الموارد استعمالا أمثل، محليا وخارجيا.

٢٦ - ومن شروط النجاح الأساسية وجود درجة قصوى من التكامل في القيادة في أعلى مستوى على صعيد السياسة العامة، مع أكبر قدر ممكن من التفويض إلى البلدان في الإعداد الفعلي للإطار وتنفيذه. وقد شدد هنا من جديد على الحاجة إلى أن يأخذ الأمين العام زمام المبادرة خلال هذه الفترة الحرجة. وعلى الصعيد القطري، ونظرا للطابع السياسي ولأهمية هذه الفترة المؤقتة قبل استئناف الأنشطة الإنمائية العادية، ينبغي أن يكون للممثل الخاص للأمين العام، إذا كان لا يزال موجودا، دور القيادة. وفي غياب ذلك

المسؤول، يتولى المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلك المهام، ولكن يجب توضيح الطابع المختلف جدا لتلك المهمة. وفي الحالات المثالية تتضمن الوثيقة الاستراتيجية العناصر التالية:

- الإطار السياسي - الظروف السياسية العامة لصون السلام: الحكم، بناء الدولة، المؤسسات الديمقراطية، حقوق الإنسان؛
- الإطار الاقتصادي الكلي - البيئة الاجتماعية - الاقتصادية العامة التي ينبغي للتعمير أن تنفذ فيها، بما في ذلك القيود والامكانيات الاقتصادية والمالية والمتعلقة بالموارد البشرية؛
- الأولويات والأهداف والبرنامج - مشاريع تشدد على ما يلي:

١٠ ' الأنشطة الاستراتيجية، لمعالجة ألح أسباب ونتائج الصراع، المصممة لتعزيز صون السلام وبناء الثقة؛

٢٠ ' تقديم المساعدة السريعة إلى أكثر المناطق تضررا أو اضطرابا (مثلا، التعمير الحضاري، وقف التعبئة، إزالة الألغام، الإسكان، التنمية المجتمعية، إصلاح الهياكل الأساسية)؛

٣٠ ' استعادة القدرة الانتاجية والاقتصادية (مثلا، عن طريق تقديم البذور، والأسمدة، والآليات الزراعية، والوقود للزراعة، والمواد الأولية، والمرافق، والنقل للمؤسسات الصناعية والتجارية)؛

٤٠ ' تأهيل الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية والخدمات الاجتماعية؛

٥٠ ' تعزيز المؤسسات الديمقراطية، والإدارة العامة ونظم العدالة الجنائية؛

٦٠ ' احتياجات المجموعات الضعيفة (اليتامى، وأرامل الحرب، والمعوقين) وقدامى المحاربين، بما في ذلك جمع شمل الأسر؛

٧٠ ' خلق العمالة وأنشطة توليد الدخل؛

٨' أقصى استعمال ممكن للموارد البشرية المتاحة محليا، ومواد البناء، والهياكل المؤسسية والاجتماعية، بشكل ينعش الاقتصاد ويخفف من تكاليف استيراد السلع والخدمات؛

- الآثار المالية - توافر الموارد المحلية، ثغرات التمويل، الدعم اللازم من المجتمع الدولي؛
- التنفيذ - من يقوم بماذا، ومتى وأين (بما في ذلك تنسيق المعونة) وشمول جميع القطاعات، الوطنية والدولية والعام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، إلى غير ذلك؛
- إجراءات الرصد والمتابعة - تحديد المعايير والاجراءات لرصد التقدم وتكييف الاستراتيجية في ضوء الخبرة المكتسبة.

٢٧ - وينبغي للإطار الاستراتيجي أن يأخذ في اعتباره سياسة المانحين الذي تفضل عموما تقديم المساعدة إلى البلدان التي تنفذ سياسات اقتصادية مناسبة. ومع ذلك وفي الفترات الأولى من بناء السلم بعد انتهاء الصراع، يجب إيلاء الأولوية القصوى إلى منع تجدد الصراع، وينبغي أن يعطى البلد المرونة الكافية لوضع وتنفيذ سياساته الاقتصادية الكلية.

٢٨ - واعتبر تحديد الأهداف الفورية والأولويات والمجموعات المستهدفة والأهداف العامة عملية هامة، بيد أنه اتفق عموما على وجوب التحلي بالمرونة بسبب الطابع المتغير والمتطور أساسا للحالات السائدة بعد انتهاء الصراع. ولذلك وفي حين أن الإطار يقدم "مظلة" استراتيجية، ينبغي للتنفيذ أن يكون عمليا وتكتيكيا وسريع الاستجابة للاحتياجات الناشئة. وينبغي تحقيق أكبر قدر ممكن من تعبئة الموارد البشرية المتاحة في البلد نفسه، لا سيما في المجتمعات المحلية، وغيرها من القوى الدينامية في المجتمع الوطني. ومن شأن ذلك أن يبني الثقة بين المجتمعات المحلية ويكفل قدرة المؤسسات المحلية على إدارة وإنجاح البرامج والمشاريع، ويُبعد خطر "التبعية الثقافية". وينبغي أيضا بذل جهود للسيطرة على أنشطة السوق السوداء والعمليات غير القانونية عموما، ومنعها من استغلال ظروف التعمير.

تعبئة الموارد

٢٩ - إن الشرط الأساسي لنجاح تنفيذ الإطار الاستراتيجي، مهما كانت دقة إعداده هي سرعة تعبئة الموارد اللازمة. وفي حين ينبغي تحقيق الاستعمال الأقصى للقدرات المالية والبشرية المتاحة في البلد (وهو عامل يتغير كثيرا من بلد إلى آخر)، ستكون هناك لا محالة فجوة كبيرة يجب ملؤها من الموارد الخارجية. وفي بعض الحالات التي يكون فيها الفقر منتشرا إضافة إلى ما أحدثته الحرب من أضرار، تكون الفجوة كبيرة جدا. ونظرا إلى أن بناء السلم بعد انتهاء الصراع مفهوم جديد لم يجرب كثيرا، فقد اعترفت الندوة بأن تحقيق تلك الموارد سيكون صعبا للغاية في المناخ الحالي، حيث يبدو أن المساعدة الإنسانية هي

الوحيدة التي تولد استجابة متعاطفة، في حين تشهد التدفقات المالية لأغراض التعاون الإنمائي انخفاضا. ويتطلب الأمر تدابير جريئة وابتكارية لتوعية مجتمع المانحين الدولي بالأهمية القصوى لتلك الاحتياجات الخاصة.

٣٠ - ولذلك يجب القيام بجهود تثقيفية كبيرة لإقناع المانحين بأن تلك الأنشطة ليست مجرد هبات غوثية وإنما لها صلة أساسية جدا بمصالحهم نفسها. وينبغي إبراز التكاليف الأكثر، ماليا وبشرياً، التي تنتج عن العودة إلى حالة الحرب وتتطلب تجديد جهود حفظ السلام الدولية، وإبراز المنافع التجارية والاستثمارية من العودة إلى الحياة العادية. ويمكن أيضا اقناعهم بتذكيرهم بجوانب سلبية أخرى لاستمرار عدم الاستقرار، مثل تدفقات اللاجئين بأعداد كبيرة، وزيادة عدد المهاجرين من المؤسسات التي تمزقها الحرب، والكثير منهم يحاول الهروب إلى البلدان النامية.

٣١ - ويجب التشديد أيضا على الطابع الخاص للتعمير بعد انتهاء الصراع، ومن أصعب جوانبه قبول المانحين لفكرة وجود عنصر مخاطرة أكبر في تلك الأنشطة وأن نوع الشروط المطبقة على المساعدة الإنمائية غير مناسب في هذه الحالة. ويتطلب الطابع المعقد وغير القابل للتنبؤ للتعمير بعد انتهاء الصراع قدرا أكبر من المرونة من جانب كل من المانحين ومنظومة الأمم المتحدة. وتوجد أيضا حاجة إلى تحسين التنسيق بين المانحين، بحيث يكون استعدادهم للعمل تحت "مظلة" إطار استراتيجي أعد بإشراف الأمم المتحدة ضمانا كبيرا لاستخدام الموارد المقدمة استخداما أمثل.

٣٢ - وعلى الأمم المتحدة أن تقدم صورة ذات مصداقية لتتمكن من إيصال هذا الخطاب ومن تحسين تقبل دعوتها. ويتطلب ذلك عملا على عدة جبهات. أولا وقبل كل شيء، يجب على الأمم المتحدة أن تظهر بمظهر "المتكلم بصوت واحد" - ومن هنا تتضح الأهمية القصوى لما سبق أن أظهره الأمين العام من قدرة على القيادة، اعترفت بها وقبلتها بوضوح العناصر الأخرى المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وانعكست في الإطار الاستراتيجي العام الذي قدمه مجتمع المانحين. ودور منظومة الأمم المتحدة القيادي، المركّز والمقبول بشكل واضح، على الصعيدين الميداني والتنفيذي هو عنصر آخر من عناصر المصداقية. وحسن التوقيت والشعور بالاستعجال من المسائل الأساسية أيضا: إذ ينبغي أن تظهر جميع الأجزاء المشتركة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وهي تتحرك بسرعة لا تحدث عادة في الأنشطة الإنمائية العادية. وفي نفس المجال، يجب أن تتحول تبرعات المانحين المعلنة بسرعة إلى التزامات ثابتة ومدفوعات؛ والممارسة المتبعة حالية في العروض والميزانيات السنوية تسفر عن تأخيرات طويلة وتحتاج إلى إعادة نظر.

٣٣ - ومن العوامل الهامة الأخرى في إضفاء المصداقية على الدعوة إلى التمويل، مضمون الإطار الاستراتيجي نفسه. إذ يجب أن يكون واضحا أنه يعكس بأمانة احتياجات البلد المعني وبشكل متكامل، وأنه ليس مجرد مجموعة غير متجانسة من البرامج والمشاريع التي تود بعض الوكالات الدعوة لها. وينبغي لمقترح التمويل أن يكون واقعيا أيضا في تقديراته لما يمكن إنجازه، وفي توقيت مختلف المراحل وتقدير

المبالغ اللازمة من الموارد المطلوب تعبئتها داخل البلد أو التي تأتي من الخارج. ومن المهم إظهار أن الموارد الداخلية المادية المالية والبشرية (بما في ذلك الفنيين المشردين) تستعمل إلى أقصى حد ممكن وأنها موجهة إلى إعادة بناء البلد. ومما يساعد على النجاح أيضا ما يدل على أن الأعمال المقترحة ستسهم كثيرا في حسن التسيير واحترام السيادة.

٣٤ - أما بالنسبة لتقديم الاحتياجات من الموارد الخارجية، فإن الشكل التقليدي للدعاءات المشتركة بين الوكالات لم يكن ناجحا دائما. واقترحت عدة بدائل، دون الوصول إلى استنتاج محدد. وأشار إلى أنه بإمكان مانح كبير له اهتمام خاص ببلد معين أن يقوم في بعض الحالات بدور قيادي مفيد. بيد أنه اعتبر عموما أن ما أظهره الأمين العام من قدرة على القيادة عنصر ضروري في نجاح جمع الأموال. وبإمكان المنظمات غير الحكومية أن تساعد أيضا في مهمة التحدي الحاسمة هذه.

٣٥ - ونظرا لندرة التمويل التقليدي وانخفاض كميته في بعض الحالات، شدد على الحاجة إلى اكتشاف مصادر جديدة. وقد عدل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل سياسته التمويلية وأصبح له مرفق جديد يقدم المساعدة في بناء السلم بعد انتهاء الصراع. واقترح أن تقوم مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة بالنظر في إمكانية اتباع مثال البرنامج الإنمائي بوضع خطط وميزانية طارئة تسمح لها باتخاذ إجراءات سريعة. ونظرا للطابع الخاص لبناء السلم بعد انتهاء الصراع، وطابعه السياسي وصلته الوثيقة بحفظ السلام كعملية متابعة أساسية لا بد منها في تعزيز واستمرار الجهود الدولية المبذولة بالفعل، اقترح أن يجري تمويل بعض الجوانب على الأقل، مثل حفظ السلام، من الميزانيات المقررة (مثلا، لوضع الإطار الاستراتيجي نفسه أو إزالة الألغام التي لا تجتذب بسهولة التمويل من تبرعات المانحين). وأعرب بعض المشتركين، ومنهم ممثلون لبلدان مانحة، عن القلق لأن التمويل يؤخذ في جميع الحالات تقريبا من ميزانيات المساعدة بينما يمكن تمويل العمليات المتصلة بالسلم من ميزانية الدفاع مثلا.

٣٦ - وأخيرا، ولكفالة الحصول فعلا على المساعدة المعلنة هنا، ينبغي إنشاء آلية رسمية لمتابعة مساعدة المانحين. وبإمكان هذه الآلية أن تنشر معلومات عن تقدم العملية، استنادا إلى رصد مستمر ينبغي القيام به على الصعيد القطري، والإبقاء بذلك على اهتمام المانح. ولتحقيق ذلك، ولتحقيق أغراض أعم، اعتبرت إقامة نظام معلومات لإعادة التعمير بعد انتهاء الصراع مسألة ضرورية، باستخدام إمكانات واسعة توفرها إينترنيت ومرافق المسح التابعة لنظام المعلومات الجغرافية.

سبيل التقدم

٣٧ - نجحت الندوة في هدفها المتمثل في تقديم مجمل لمقترحات عملية ولملموسة لقيام منظومة الأمم المتحدة بعمل فعال، بيد أن استنتاجاتها تحتاج إلى المزيد من البحث والمتابعة على سبيل الأولوية إذا ما أرادت المنظمة أن تستعد كما ينبغي للتحديات التي تنتظرها في مجال إعادة التعمير بعد انتهاء الصراع.

٣٨ - ويتطلب هذا عملاً على عدة مستويات. وسيقدم هذا الموجز والوثائق المرافقة له إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بتنسيق المساعدة الإنسانية التابعة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية وإلى فريق الجمعية العامة العامل غير الرسمي المعني بخطة للسلام، ولكن الأمر يتطلب أكثر من عرض هذه الوثائق على تلك الهيئات التداولية أساساً، إذ من الممكن تنفيذ بعض التدابير الرئيسية فوراً، ومن المؤمل أن تقوم جميع الأطراف المعنية في منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات غير الحكومية بتحليل هذا الموجز بغية تحديد ما ينبغي اتخاذه من خطوات فورية. وعلى سبيل المثال فقط، يقترح الرئيس أن يتضمن ذلك ما يلي:

(أ) الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة:

بوصفهما محور العملية ونظراً لطابعها السياسي ولعلاقتها الوثيقة بحفظ السلام:

- إسناد مسؤولية صنع السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع إلى مركز تنسيق داخل الأمم المتحدة وتحديد صلاحياته؛
- وضع المعايير والمبادئ التوجيهية التنفيذية لاشتراك منظومة الأمم المتحدة في التعمير بعد انتهاء الصراع وكفالة العمل المتكامل؛
- استعراض إمكانية إيجاد مصادر تمويل جديدة لبعض جوانب التعمير إثر انتهاء الصراع - مثلاً، إنشاء صندوق خاص أو استعمال الميزانيات المقررة؛
- الانتهاء في أقرب وقت ممكن من وضع قائمة بأنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع؛
- إنشاء شبكات معلومات شاملة.

(ب) وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومؤسساتها:

التعجيل بالتأهب وباكتساب القدرة التنفيذية على التعمير إثر انتهاء الصراع وذلك بما يلي:

- إنشاء مركز تنسيق؛
- إعداد خطط للطوارئ وميزانيات احتياطية؛
- وضع قوائم بالموظفين ذوي الخبرة التنفيذية السابقة الذين يمكن اللجوء إليهم بسرعة للمساعدة في حالات معينة.

(ج) الحكومات المانحة:

- استعراض القدرات وإجراءات كفالة الاستجابة بسرعة وفعالية لاحتياجات التعمير بعد انتهاء الصراع (بما في ذلك مصادر وأساليب التمويل الجديدة أو التبرعات العينية، وأشكال الشراكة الجديدة مع العناصر الفاعلة الأخرى)، تحت "مظلة" للأمم المتحدة مصممة لتجنب الازدواجية في الجهود وكفالة استخدام الموارد استخداماً أمثل؛
- وضع قوائم بالأشخاص ذوي الخبرة التشغيلية، وبالمعدات والخدمات ووسائل النقل إلى غير ذلك، التي يمكن إتاحتها بسرعة (يمكن استعمال "التبرعات العينية" من المعدات وغيرها على أساس الاستعارة).

(د) المنظمات غير الحكومية:

- استعراض القدرات على الاستجابة بسرعة وفعالية لاحتياجات التعمير بعد انتهاء الصراع؛
- دراسة أشكال جديدة من الشراكة والتفاعل مع الأمم المتحدة، تشجع استعمال الطرفين للموارد والخبرة استعمالاً متناسقاً متكاملًا.

٣٩ - وفي حين أنه لا بد من قيام المجتمع الدولي بعمل كثيف متضافر ليكون التعمير بعد انتهاء النزاع فعالاً، فإن النجاح لن يتحقق إلا بجهود جبارة من جانب سكان البلد المتضرر نفسه وسلطاته . ومحور المبادرات الرامية إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي وإدامته وتعزيز السلم هم الأشخاص الذين يعيشون في المجتمعات التي مزقتها الحرب. وينبغي للقادة في مجتمعاتهم المحلية أن يحثوا على التسامح والتعاون. ومما يساعد كثيراً في هذه العملية تكوين حكومات وفاق ووحدة وطنية، تتضمن ممثلين عن جميع الجامعات الراغبة في العمل الجماعي من أجل التعمير الاجتماعي والاقتصادي. وينبغي لبرامج الانعاش المستديمة بعد انتهاء الصراع أن تتلقى تأييد جميع المجموعات السياسية الرئيسية وأن يبذل جهد واع لوضع سياسات توافقية خلال الفترة اللاحقة المتميزة بشدة الندرة والصعوبات.

٤٠ - وعلى أي حال، فقد حان الوقت ليعمل الجميع معاً في انسجام في الوقت الذي تسعى فيه المجتمعات إلى تحويل أدوات الحرب إلى أدوات تنمية.

التذييل الأول

قائمة المشتركين

السيدة مارغريت أنستي	رئيسة الندوة، والممثلة الخاصة السابقة للأمين العام لأنغولا
<u>الأمانة العامة للأمم المتحدة</u>	
السيد الفارو ديسوتو	الأمين العام المساعد، إدارة الشؤون السياسية
السيد غيدو بيرتوتشي	مدير شعبة الإدارة العامة والتنمية، إدارة الدعم الإنمائي والخدمات الإدارية
السيد بيتر غودغون	مستشار تقني أقدم، إدارة الدعم الإنمائي والخدمات الإدارية
السيد إد تسوي	رئيس مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية
السيدة غراسيانا ديل كاستيلو	موظفة أقدم، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات
السيد جيرار فيشر	موظف أقدم للشؤون الاقتصادية، شعبة أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
السيد هاينز كول	نائب الرئيس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الفرقة العاملة المشتركة المعنية بتقديم الإغاثة إلى التواصل الإنمائي
السيد سارجيو فييرا دي ميلو	مدير تخطيط السياسات والعمليات، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
السيدة إزيمي ناكاميتسو	المساعدة التنفيذية لمدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
السيد هانس ر. نارولا	مدير مكتب برامج الطوارئ في منظمة الأمم المتحدة للطفولة
السيد دوسان دراجيتش	مدير شعبة الاستجابة في حالات الطوارئ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مديرة شؤون السياسات والاستراتيجية والتقييم في مكتب
متطوعي الأمم المتحدة

موظف أقدم لإدارة البرامج، مكتب خدمات المشاريع

موظف قانوني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

موظفة العلاقات الخارجية والاتصال في مكتب المنسق الخاص
لسراييفو

موظف برامج في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

مدير المشاريع في مشروع المجتمعات التي مزقتها الحرب،
معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

السيدة رينو شاهيل - غراف

السيد كريستوف بوفي

السيد أوستين ماكغيل

السيدة آنا ماريا كورازا

السيد كريستوف نوتال

السي ماتيئاس ستيفل

وكالات منظومة الأمم المتحدة

الدكتور د. ميللر - برافكي

الموظف المسؤول عن شعبة تطوير البرامج الميدانية في منظمة
الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

فرع إدارة نظم التدريب المهني في منظمة العمل الدولية

موظفة العلاقات الدولية في البنك الدولي للإنشاء والتعمير

مستشار في صندوق النقد الدولي

مستشار خاص في الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

مدير برنامج الثقافة والسلم في منظمة الأمم المتحدة للتربية
والعلم والثقافة

مدير مكتب التعاون الانمائي في مجال التربية، في منظمة الأمم
المتحدة للتربية والعلم والثقافة

مديرة شعبة تطوير الاستراتيجيات والبرامج القطرية في
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المدير بالنيابة لبرنامج أوروبا في منظمة الأمم المتحدة للتنمية
الصناعية

السيدة ب. د. بيريرا

السيدة ليزا باشر

السيد راتان باتيا

السيد م. حربي

السيد ل. آثري

السيد ج. بينون

السيدة أولوبانكي كينغ-أكيريلي

السيد بول فيدرمان

مديرة شعبة مساعدة، مسؤولة عن تنمية التعاون لبلدان افريقيا
والعالم العربي في الاتحاد البريدي العالمي

مدير شعبة تعزيز الخدمات الصحية في منظمة الصحة العالمية
الممثل الخاص للمدير العام لدى منظومة الأمم المتحدة، في
منظمة الصحة العالمية

أمين اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل والبرامج التنفيذية،
التابعة للجنة التنسيق الادارية

السيدة فانيدا شاندراسيري

الدكتور إ. تاريمو

السيد س. م. لي

السيد ديريك دين

البلدان

ادارة التعاون الانمائي في وزارة خارجية النمسا
المستشار في البعثة الدائمة لجمهورية البوسنة والهرسك، فيينا،
النمسا

نائب رئيس إدارة وكالة الاغاثة الروسية "إمركوم"، موسكو،
الاتحاد الروسي

المستشار في البعثة الدائمة للسويد، جنيف، سويسرا

منسق البحوث في مؤسسة التعاون السويسرية

مساعد مدير وكالة التنمية الدولية، التابعة للولايات المتحدة،
واشنطن العاصمة

السيد جوهانس سيبولد

السيد مالك سكاجيتش

السيد فياتشيسلاف فلاسينكو

السيد نيلس كاستبرغ

السيد يو هارن

السيد دوغلاس سترافورد

المنظمات غير الحكومية

نائب مدير شؤون الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام، المركز
الافريقي للحلول البناءة للخلافات، دوربان، جنوب افريقيا

مدير البرنامج النمساوي لإغاثة رواندا

مدير البرامج في المركز النمساوي لدراسات السلم وحل
المنازعات، شتات شلاينينغ

السيد كارتني غوفندر

السيد موتامبا لومبونغو

السيد أنزو تروغر

مدير شعبة حل المنازعات الدولية في المعهد الكندي الدولي
للتفاوض التطبيقي، أوتاوا، كندا

السيد بنجامن هوفمان

مدير برنامج التثقيف والعمل من أجل السلم في مركز الدراسات
الدولية، مناغوا، نيكاراغوا

السيد أليجاندر بندينا

أستاذ مساعد في معهد ماساشوستش للتكنولوجيا وجامعة
كونستانز، مستشار في المركز الأوروبي لسياسات وبحوث
الرعاية الاجتماعية

السيد وايد جاكوبي

مدير المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، فيينا، النمسا

السيد يونا س ودغرين

معهد الاقتصاد، سراييفو، البوسنة والهرسك

السيد ميهو باسيك

السيدة ليلي دراغيتش

الأمين العام لتنسيق برامج الإيواء، منسق البرامج ليوغوسلافيا
السابقة، الوكالة النرويجية لمساعدة الشعوب

السيد هال جون هانسن

السيد إيفار أندرياس هوفيتش

السيدة ماريان أوين

المدير المشارك للبرامج

السيد هانس سكوت

المعهد النرويجي للتكنولوجيا

جامعة تروندهايم، النرويج

الأمانة العامة

مدير وحدة دعم التعمير والتنمية

السيد مايكل بلاتزر

إدارة الدعم الانمائي والخدمات الادارية

مكتب الأمم المتحدة في فيينا

المساعدة التنفيذية

السيدة شيري هال

وحدة دعم التعمير والتنمية

إدارة الدعم الانمائي والخدمات الادارية

مكتب الأمم المتحدة في فيينا

وحدة دعم التعمير والتنمية

السيدة لوتي لارسن

إدارة الدعم الانمائي والخدمات الادارية

مكتب الأمم المتحدة في فيينا

التذييل الثاني

الورقات المقدمة الى الندوة

ورقات معلومات أساسية

الفرقة العاملة التابعة للأمم المتحدة المعنية ببناء السلم بعد انتهاء الصراع، قائمة بالأنشطة الممكن القيام بها لبناء السلم بعد انتهاء الصراع .

الفريق العامل المشترك بين الوكالات: الإغاثة من أجل التواصل الانمائي: مبادئ توجيهية لإطار تنفيذي.

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). "المستوطنات البشرية والبيئة: استراتيجيات العمل من أجل التواصل بين الإغاثة والتنمية"، وثيقة حلقة عمل.

منظمة العمل الدولية، إعادة ادماج المقاتلين المسرحين: تقرير عن خيارات واستراتيجيات التدخلات المتصلة بالتدريب.

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، تقرير حلقة عمل، "تحديات أمام إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب".

ورقات الوكالات

إدارة الدعم الانمائي والخدمات الادارية، التخطيط الاستراتيجي والبرمجة في التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع: المبادئ والأساليب الأساسية لنهج التخطيط الاستراتيجي.

إدارة الشؤون الانسانية، إدارة الشؤون الانسانية ودورها في الانتقال من الاغاثة الى التأهيل؛ ووضع جدول أعمال لاستعراض قدرة جهاز الاغاثة التابع للأمم المتحدة.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الانعاش بعد انتهاء الصراع: قدرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وآفاق المستقبل.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إعادة بناء البلدان بعد انتهاء الصراع.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، اليونيسيف - استراتيجيات التأهيل والتنمية بعد انتهاء الصراع: منظور اليونيسيف؛ والمساعدة الطارئة والانسانية: دور اليونيسيف.

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، النهج التدريبي لليونيتار.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا)، الأنروا وعملية السلام في الضفة الغربية وقطاع غزة.

متطوعو الأمم المتحدة، الشراكات الاستراتيجية لعمل المتطوعين؛ وعمليات الاغاثة الانسانية وحفظ السلام.

مكتب خدمات المشاريع، سجل تاريخ برامج التأهيل.

منظمة العمل الدولية، اسهام منظمة العمل الدولية في بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "التعمير بعد انتهاء الصراع - دور منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة".

منظمة الطيران المدني الدولي، قدرات منظمة الطيران المدني الدولي والتزاماتها في التعمير بعد انتهاء الصراع.

الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، اسهام الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في استراتيجيات ما بعد انتهاء الصراع.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، اسهام اليونسكو في التعمير وبناء السلم بعد انتهاء الصراع.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، دور الصناعة في إعادة التعمير والتنظيم بعد انتهاء حالات الطوارئ؛ مقترح لبرنامج مشترك بين الوكالات للتعاون التقني وضعته اليونيدو.

الاتحاد البريدي العالمي، إعادة بناء النظام البريدي بعد انتهاء الصراع.

منظمة الصحة العالمية، إعادة بناء قطاع الصحة بعد انتهاء الصراع.

صندوق النقد الدولي، مقترح لاستراتيجيات التعمير والتعاون بين الوكالات بعد انتهاء الصراع.

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، أنشطة المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة في مجال التعمير والعودة في البوسنة والهرسك.

مكتب المنسق الخاص لسراييفو، تقرير المنسق الخاص لسراييفو - خطة عمل لاستعادة الخدمات الأساسية في سراييفو.

الوكالة النرويجية لمساعدة الشعوب، الوكالة النرويجية لمساعدة الشعوب في يوغوسلافيا السابقة - التقرير الشهري، أيار/مايو ١٩٩٥.

ورقات فردية

سلطان بركات، منسق وحدة الوفاق والتنمية بعد انتهاء الصراع في جامعة يورك، وبنجامان هوفمان، من المعهد الكندي الدولي للتفاوض التطبيقي، التعمير بعد انتهاء النزاع: المفاهيم الأساسية والعناصر الأساسية والقدرات.

أليجانجندرو بندانا، بناء السلم بعد انتهاء الصراع: منظور منظمة نيكاراغوية غير حكومية.

غراسيانا ديل كاستيلو، "بناء السلم بعد انتهاء الصراع: التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة" الدراسة رقم ٥٥ لمركز أمريكا اللاتينية للاقتصاد البشري، و "مبادلة السلاح بالأرض: دروس من السلفادور"، حفظ السلام المعدد الأبعد، دروس من كمبوديا والسلفادور.

ألفارو دي سوتو وغراسيانا دي كاستيلو، "تنفيذ اتفاقات السلم الشاملة: المثابرة في السلفادور"، Global Governance رقم ١ (١٩٩٥)، الصفحات ٢٠٣-١٨٩؛ و "معوقات بناء السلم" Foreign Policy رقم ٩٤ (ربيع ١٩٩٤).

مايكل دويل، استاذ الشؤون السياسية والدولية، "استراتيجيات تعزيز الاتفاق" The Brookings Volume (شباط/فبراير ١٩٩٥).

وايد جاكوبي "نحو نظرية للنقل المؤسسي"، التعمير بعد انتهاء الحرب: النقل المؤسسي في ألمانيا، (١٩٩٤-١٩٩٥).

نيلس كاستبرغ، البعثة الدائمة للسويد، وضع جدول أعمال لاستعراض قدرة جهاز الاغاثة التابع للأمم المتحدة.

موتامبا لومبونغو، مدير البرنامج النمساوي لإغاثة رواندا، التأهيل الأخلاقي والمادي في رواندا.

هانس سكوت، جامعة تروندهايم، مساهمة الفنيين المغتربين في التعمير - مدخل موجز الى النهج التخطيطي.

ماتياس شتيفل، إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب: مشروع بحث عملي عن مشاكل المساعدة الدولية بعد انتهاء الصراع، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في حالات الصراع والكوارث، تقرير عام عن "مشروع التواصل".

فياتشيسلاف فلاسينكو، مساعد مدير وكالة الاغاثة الروسية (إمركوم)، الاتحاد الروسي، إمركوم روسيا: القدرات في مجال ازالة آثار الكوارث الطبيعية.

— — — — —